

نحو مصالحات لغوية ومصارحات

د. ممدوح محمد خسارة - سورية

الاختلاف في النظرة إلى الأمور والقضايا تحليلاً وتعليلاً من طبائع الأشياء ومن سنن الحياة، ولكن الاختلاف - وهو شيء مشروع وطبيعي - يمكن أن يهدأً فيفضي إلى تعايش وتوافق، كما يمكن له أن يصعد إلى نزاع فصراع، إلا أن ذينك الأمرين: التهذئة والتّصعيد ليسا عفويّين، بل هما غالباً ثمرة جهد ثقافي تمارسه الأطراف المعنية بالأمر. ويؤمل أن يصبّ هذا البحث في إطار جهود التّهدئة والتوافق لا التّصعيد والتّصارع بين أبناء العربية أو متكلميها. ولم يدر في خلدنا أن أي جهد توفيقى، مهما علا كعبه من العقلانية والموضوعية والتّسمّح، قادرٌ على إزالة الخلاف، لأنه - كما قدمنا - سنّة، وقصاراه أن يُلجمه عن أن يتطور إلى تناحر. وإذا كنا نلجّ على نهج المصالحة فذلك لأننا نؤمن بأنه إذا كان النزاع عرقلة للتقدم نحو الأفضل فإن الصّراع مَقْتَلَةٌ له.

كان من الطبيعي أن تخضع اللغة العربية - وهي مع العقيدة ركنا الأمة وجناحا حضارتها - لناموس الحياة في الخلاف والاختلاف، لاسيما أن اللغة العربية أمٌ لجميع العرب، وهم شركاء في ميراثها، فكما لا يجوز لنفر من الأبناء ادعاء الإرث المادي دون فريق آخر، كذا لا يجوز لنفر من أبناء اللغة أو متكلميها ادعاء ملكيّتها والحجر على الآخرين في حقهم في المشاركة والنظر فيما يرونه من صلاح شأنها أو صلاح شأن المتلاعبين بها.

ولكن ليس من الطبيعي أن يصل الخلاف بين أبناء العربية أو متكلميها إلى مواقف وآراء تبلغ حدّ القتل على الحرف، كما القتل على الهوية أيام الفتن، وأن تدخل إلى اللغة مصطلحات السياسة من نحو الخيانة والتآمر والعمالة التي نرفضها حتى في السياسة بله اللغة والثقافة، ذلك أن الغالبية العظمى من المتنازعين تنطلق من مبدأ الحرص على وجود الأمة وتقديمها، نقول الغالبية، لأننا لا نعدم من أبنائها من يحاول الانسلاخ عنها. ومع ذلك فلن نياس من دعوتهم إلى كلمة سواء، ومن يدري فقد ينقلب العدوُّ الألدُّ - بالكلمة الطيبة - إلى وليٍّ حميم.

إن هذه المصالحات تندرج في إطار ما يُسمّى التوعية اللغوية، إذ ليست التوعية مقتصرة على إدراك أهمية اللغة وحمية التمسك بها، سبيلاً للبقاء الحضاري والثقافي، بل هي أيضاً سدُّ الفُرجة وردم الهوة ما أمكن بين التيارات المختلفة من أهل هذه اللغة.

وبعد، فإن المصالحات التي ندعو إليها - وصيغة الجمع للمشاركة ليس إلا - تشتمل على ثلاثة محاور

هي:

- المصالحة بين دعاة الفصحى والعامية.
- المصالحة بين المتشددين والمتساهلين من اللغويين.
- المصالحة بين دعاة التعريب ودعاة التغريب في التعليم.

الأولى: المصالحة بين دعاة الفصحى والعامية:

لعل من المفيد التذكير بأن العامية تعني - إجمالاً - مآدخله العامة على الفصيحة من لحنٍ في الإعراب أو تغيير في بنية الكلمة الصرفية أو الصوتية⁽¹⁾ - ويزيد بعضهم الدلالية - أو في بناء الجملة تركيباً وترتيباً.

ومن الضروري التقدم لهذه المصالحة بمجموعة من المصاحرات:

1 لابد من الاعتراف بأن الفصحى والعامية هما مستويان للخطاب اللغوي العربي، وهما مستويان عريقان في ثقافتنا العربية ولغتنا.

لقد عاشت العامية منذ الجاهلية إلى جانب الفصحى، وكان العرب يفهمون المستويين من الخطاب اللغوي. فما الحروف التي عدّها سيويه زيادة على الحروف الخمسة والثلاثين والتي وصفها بأنها (غير مستحبة) إلا بدايات تغيير في البنية الصوتية، وهذا التغيير شكل من أشكال اللهجة العامية، قال: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً.. وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين، يؤخذ بها وتُسْتَحْسَنُ في قراءة القرآن والأشعار.. وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرْتَضَى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف.. والباء التي كالفاء..»⁽²⁾.

وما الأغلاط التي كان يقع فيها بعض العرب في صدر الإسلام إلا مظهرٌ من مظاهر العامية المبكرة، كذلك الذي لحن في حضرة الرسول ﷺ فقال لأصحابه: «أرشدوا أحاكم فإنه قد ضلَّ»⁽³⁾. أو ذلك الذي جاء إلى زياد والي البصرة يشكو أخاه قائلاً: «أصلح الله الأمير. توفي أبانا وترك بنونا... فقال زياد: توفي أبانا وترك بنونا!! ادع لي أبا الأسود، فقال ضع للناس الذي كنت قد نهيته عنه»⁽⁴⁾، وكان زياد قد نهى أبا

(1) ينظر: السيوطي - المزهري في علوم اللغة 1: 311.

(2) سيويه - الكتاب 4: 431 - 432.

(3) ابن جني - الخصائص: 2: 8 و 3: 246.

(4) ابن قتيبة - عيون الأخبار: 2: 159.

الأسود - في بعض الروايات - أن يضع علم النحو. بل وأزعم أن بعض علماء اللغة كانوا يتوَكَّؤُن على العامية في بعض عباراتهم حتى العلمية منها، مثال ذلك ما ورد في تهذيب اللغة: «قال أبو العباس [عن كتاب العين للخليل]: (ذلك كتابٌ مَلَأَ غُدَدَ)، وحقه عند النحويين (مَلَأَنَ غُدَدًا) ويعني بذلك أنه فيه فساداً» كفسادِ الغدد وضُرَّ أكلِها». (1). بل قد لا نبعد عن الصواب إذا قلنا إن كثيراً مما ورد من كلام الجاهليين خارج القياس اللغوي إنما هو مستوى عامي من الخطاب، اصطلاح اللغويون على تسميته: (شدوذاً أو لغة رديئة أو لغة قبيلة بعينها). لقد كانت لغات بعض القبائل نوعاً من عامية ذلك العصر لأن مفهوم العامي عند معظم اللغويين القدامى هو التغيير (2). أليست لغة قيس في (يا أي: يا أبَ ويابَ ويابَة) هي مما نعدُّه اليوم عامياً؟ وكذا ما ذكره الأزهرى، قال: «سمعتُ بعض بني سليم يقول: (كما أُنْتَنِي) أي انتظري في مكانك» (3). وذكر صاحب اللسان نحو سبع وثمانين كلمة نسبها إلى العامية، من نحو قولهم «خُطَّةٌ والعامية تقول (خُطِيَّةٌ).. وعصا مُعَوَّجَة والعامية تقول (مُعَوَّجَة)... والقارس: البارد، والعامية تقول (قارص)» (4).

ولكن الملاحظ أن كثيراً مما كان يُعدُّ عامياً في ذلك العصر هو اليوم فصيحٌ لا يُستغنى عنه، نحو (المرايا) جمع مرآة وقياس جمعها (مراءٍ)، و(البَقَال) وفصيحتها البَدَال، و(الكُرَّاز) [مرض] وفصيحتها عندهم الكُرَّاز (5). مما حدا بي إلى القول بشيء من العمومية (عامية القدماء فصيحة المعاصرين)، ذلك أن الشيوع من عوامل الفصاحة. ولكن يجب التنبيه إلى أن مانعني بالفصيحة هو الكَلِمُ المنقاد لأنظمة اللغة النحوية والصرفية والصوتية، أما الفصحى بصيغة التفضيل فيقصد بها عربية عصر الاحتجاج.

لذا لا يجوز التبرُّؤ من العامية وكأنَّ لا قرابة بينها وبين الفصيحة، كما لا يجوز التبرُّؤ من الفصيحة وكأنَّها لغة مَحَنَّة عَنَّى عليها الزمن، فهما مستويان للخطاب اللغوي العربي يتجاذبان مساحة اللغة العربية زيادة ونقصاناً بحسب انتشار العلم والتعليم، تضيق الفجوة أحياناً وتُتَّسع أحياناً أخرى، ولكن يبقى المستويان عربيَّين.

صحة الإقرار بأن كلاً من المستويين: الفصحى والعامي أصيلٌ وثابت في العربية وهو عصيٌّ على الزوال، لا العامية استطاعت أن تزيع الفصيحة حتى في أحلك عصور الرُّكود الثقافي التي مرت بها الأمة أي في العصرين المملوكي والعثماني، ففي تلك العصور التي طغت فيها العامية صُنِّفت أهم الموسوعات اللغوية كلسان العرب والقاموس المحيط، والموسوعات الأدبية كصبح الأعشى والكتب الطبية لابن النفيس. كما لم تستطع العربية

(1) الأزهرى - تهذيب اللغة 1: 29.

(2) ينظر: المزهري في علوم اللغة 1: 310 - 311.

(3) ابن منظور - لسان العرب: عند

(4) ابن منظور - لسان العرب: خطط، عوج، قرس.

(5) المصدر السابق: رأى، بدل، كرز.

الفصحى في أزهى عصورها الثقافية وهو العصر العباسي، إقصاء العامية، وبلغت من التأثير ما جعل أكبر أدبائنا لذلك العصر وهو الجاحظ يدعو لالتزامها في بعض السرد الأدبي إذ يقول: «إذا سمعت نادرة من نوادر العوام ومُلحة من مَلح الحشوة والطَّغام فإياك أن تستعمل فيها الإعراب أو تَتَخَيَّرَ لها لفظاً حسناً، أو تجعل من فيك مخرجاً سرياً، فإن ذلك يفسد الإمتاع ويخرجها عن صورتها ومن الذي أريدت له»⁽¹⁾.

ابتدأ التأليف في لحن العامة وأغلاطها منذ منتصف القرن الهجري الثاني وبلغت تلك الكتب العشرات منها: (ما تلحن فيه العوام) للكسائي (رَضَّانَ شَعْبَانَ مُحَرَّرَ هـ). ومنها (لحن العوام) للزبيدي (رَضَّانَ رَجَبٍ رَجَبٍ أَوَّلَ هـ)، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي (رَضَّانَ رَجَبٍ رَجَبٍ أَوَّلَ هـ)⁽²⁾. ولكن هل استطاعت عشرات الكتب المصنَّفة لغرض إصلاح اللحن في لغة العامة أن تقضي على العامية؟

بل إن حركة التأليف في لحن العوام والعامية إجمالاً، قابلها حركة تأليف في إنصاف بعض الكلم العامي الذي خُطِّيَ في مصنفات أصحاب التثقيف اللغوي، ولعل أولها كتاب (بجر العوام فيما أصحاب فيه العوام) لابن الحبلي (مُحَرَّرَ رَجَبٍ رَضَّانَ هـ)⁽³⁾ ولا تبعد معاجم فصاح العامية أو تفصيح العامي أو ردَّ العامي إلى الفصح التي يُصنَّفها المحدثون عن ذلك الغرض، وهو ردُّ الاعتبار إلى بعض الكلمات التي وُصِّمَت بالعامية أو اللحن وهي ليست كذلك. ونذكر منها على سبيل المثال (معجم فصاح العامية) لهشام النحاس، ومعجم (رد العامي إلى الفصح) للشيخ أحمد رضا، و(معجم فصيح العامية) لأحمد أبو سعد. و(معجم تهذيب الألفاظ العامية) للشيخ محمد علي الدسوقي، و(معجم فصاح العامية من لسان العرب) لكاتب هذه السطور وهو قيد الطبع.

إن قدر هذين المستويين اللغويين أن يتعايشا؛ لم يستطع أحمد لطفي السيد ولا عبد العزيز فهمي في مصر بوزنهما السياسي والثقافي أن يزعزا الفصيحة عن مكانتها رغم دغدغة عواطف الناس بدعوتهما إلى تمصير اللغة العربية، وكان الناس في عصرهم أشدَّ التفافاً حول رموز الفصاحة كالرافعي والزيَّات والعقاد والحارم. وقصَّر عن ذلك في لبنان أمين الشميل ماردن غصن الذي تنبأ عام (حَمَلُ رَجَبٍ رَضَّانَ مُحَرَّرَ هـ). بموت العربية الفصحى⁽⁴⁾ مستضيئاً بتاريخ اللغتين اليونانية واللاتينية وداعياً للعامية السورية، فكان إلى جانبيهما دعاة الفصحى وأدباؤها كالشدياق واليازجي وجبران الذين أثروا العربية لغة وإبداعاً عزَّ نظيره. لم تصدق أحلام أنصار العامية بزوال الفصيحة، ولم تتحقَّق أمنية أنصار الفصحى بزوال العامية، بقيت الفصيحة لغة أدب وصحافة وإدارة وعلوم، وبقيت العامية لغة حياة يومية، تتعايشان تحت سقف واحد، وبقي حتى أصلب المنافحين عن الفصيحة يخاطب صغاره ويتحبَّب إليهم بالعامية، وبقي أعند المدافعين عن العامية يعبر عن أفكاره وأبسط ملاحظاته باللغة

(1) الجاحظ - البيان والتبيين: 111.

(2) د. أحمد قنور - مصنفات التثقيف اللغوي: 55-56.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) د. نسيم خوري - الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية: 158، 162.

الفصيحة، وحتى عندما يدعو إلى العامية ويروج لها فإنه يلجأ إلى الفصيحة.

نتائج إن الاتجاه اللغوي العام هو التقارب بين مستويي العامي والفصحى، إذ ليس بمقدور أي من الفريقين الاستغناء بالمطلق عن أسلوب الفريق الآخر. فقد أدت ثورة الاتصالات والإعلاميات إلى إنشاء القنوات الفضائية العربية العامة والخاصة، وصارت هذه الفضائيات تتسابق في جذب المشاهدين إليها بما تقدمه من برامج حوارية وأنشطة تشاركية، وبما أن الإعلام موجه للجمهور العريض في الوطن العربي وبكل مستوياته الخاصة والعامة، فقد أصبح المشارك حريصاً على النفاذ إلى أوسع شريحة من العرب، وبما أنه ليس للعرب عامية واحدة بل عاميات قطرية، غداً لزاماً على المتحدث أو المحاور من العامية ألا يتفوق في زاوية عاميته إذا أراد الوصول إلى أصحاب العاميات الأخرى، والسبيل إليهم ليس عاميتهم لأنه لا يعرفها، بل هو التوسل بلغة عربية سليمة وبسيطة يفهمها معظم العامة في الوطن العربي. كما غداً إلزاماً على المتحدث أو المحاور من الخاصة وللغاية نفسها أن يتبسّط في الفصيحة، بل يحاول أن يتملّح ويتقرّب إلى المشاهدين - وغالبيتهم من العامة - بالأمثال الشعبية والعبارات العامية، لاسيما بعض الدعاة الدينيين. وفي سياق متابعي للغة الإعلام أحرص على مشاهدة البرامج التي يشترك فيها عامة من مختلف أقطار الوطن العربي، ومنها برنامج كانت المديعة تقدمه بالفصيحة الميسرة وكانت المشاركات تجيب كلّ بلهجتها العامية المحسنة وقد لاحظت أن التفاهم كان واضحاً وأن التواصل لم يتعثّر، فلم تحاول المتحدثة المغربية أن تستوضح من زميلتها المصرية، ولا تلك من نظيرتها الخليجية فكان الحوار سلساً ومقبولاً مع أنه كان يجري بثلاث لهجات عامية محلية، وكان وراء هذا التفاهم والتواصل أن كل واحدة منهن كانت تختار الكلمة أو العبارة الأقرب إلى السلامة اللغوية لكي تكون مفهومة ومتقبّلة لدى الأخرى ولدى المشاهدين.

* فإذا اقتنع كل من الفريقين بالمصارحات السابقة تعيّن عليهما المصالحة على هدف لغوي أكثر واقعية مما يتخيّل كل منهما، هدف هو وسط بين المستويين، يحاول فيه أنصار العامية تحسين أدائهم اللغوي بتطعيم خطابهم بما سهّل ولان من الفصيحة، ويحاول أنصار الفصحى تيسير خطابهم بما صحّ وفصح من العامية.

لقد قمنا بدراسة للغة الإعلام المقروء في الوطن العربي اشتملت على جمع (485000) كلمة من صحف ومجلات من المشرق العربي ومغربه وخليجه، فتبين أن نسبة الكلمات العامية فيها لا يتجاوز 0.13%. أي ثلاث عشرة كلمة من كل عشرة آلاف كلمة، وهي نسبة تؤكد أن العامية لا تشكل خطراً ذابال على الفصحى في الإعلام المقروء⁽¹⁾.

(1) د. ممدوح محمد خسارة - اللهجة العامية في الإعلام المقروء - من بحوث المؤتمر الثالث لجمع اللغة العربية بدمشق، تشرين، 2004.

وهذا الهدف الوسط الذي أشرنا إليه هو ما يُسمَّى اللغة الثالثة أو لغة المثقفين، التي لا هي بالعامية تماماً ولا هي بالفصحى المتفَعَّرة. والطريق إلى هذه اللغة الوسطى هو التعليم، إن نشر التعليم بالعربية هو الذي يجعل المتكلم يحاول مقاربة الفصحى وإن لم يوفق إليها دائماً. ليس الطريق إلى تحسين الأداء اللغوي هو الدعوة إليه والحرص عليه، بل التعليم، لأن المتعلِّم سوف يتأثر بدرجة أو بأخرى بالأداء اللغوي السليم، وآية ذلك أن المتلاغين من العامة يطعمون كلامهم وأحاديثهم بعبارات سليمة وكلمات فصيحة، وإذا لم يكن ذلك للتدليل على إيمانهم بها، فذلك للاستعانة بها في التعبير أو للتدليل على أنهم ليسوا جاهلين بها. التعليم هو المفتاح إلى المقبولة اللغوية، ونحن نرى أن عامية اليوم - بسبب التعليم - لا تختلف كثيراً عن فصيحة بدايات عصر النهضة في مطلع القرن التاسع عشر حيث كان التعليم محدوداً. ولعل النص الآتي للشيخ رفاعه الطهطاوي (1873) يظهر مدى التقارب بين المستويين: قال في وصف أفراد البعثة وهم في باريس وقد اجتمعوا حول الطعام: «ثم مدُّوا السفرة للفطور، ثم جاؤوا بطبليَّات عالية (أي موائد) ثم رصُّوها من الصحن البيضاء، وجعلوا قُدَّام كل صحن قدحاً من القراز وسكينة وشوكة وملعقة، وفي كل طبليَّة نحو قزازتين من الماء.. ثم رصُّوا حوالى الطبليَّة كراسي لكل واحد كرسي، ثم جاؤوا بالطبيخ فوضعوا في كل طبليَّة صحناً كبيراً أو صحنين ليغرف منه أحد الطلبة ويقسِّم على الجميع، فيعطي لكل إنسان في صحنه شيئاً يقطعه بالسكينة التي قدامه، ثم يوصله إلى فمه بالشوكة لا بيده...». والمقارنة بين هذا الأسلوب وأسلوب صحافة اليوم يظهر أن أسلوب الصحافة المعاصرة ليس على تلك الدرجة من السوء الذي تُرمَى به.

ومن المعروف «أن الازدواجية اللغوية ظاهرة طبيعية، وهي موجودة في جميع اللغات وليس هناك لغة واحدة في العالم يكتب فيها ناطقوها كما يتكلمون... وإن الهوة السحيقة بين الفصحى ولهجاتها المحكيَّة في عصرنا الراهن بدأت تتقلَّص تدريجياً بتأثير التعليم وتراجع الأميَّة والدور المتنامي لوسائل الإعلام»⁽¹⁾.

ولكن يجب التنبه - لكيلا يساء فهمنا - على نقطة هامة، وهي أنه إذا كنَّا ندعو إلى تلك اللغة الوسطى في الخطاب أو الحديث اليومي فنحن لا ندعو إلى إلغاء المستوى البياني الأَفْصح، بل أن يبقى للبيان والأدب مستوى عالٍ ورفيع يظل مطمَّحاً لكل عربي، وأن يبقى للحديث اليومي مستوى ينأى عن الرِّكاكة، كما أننا لا ندعو إلى إعدام أو تسفيه ما جاء به الإبداع الشعبي من زَجَل وشعر ملحون يهزُّ الأعماق، أو أمثال تحتزن تجارب مجتمعاتنا.

(1) د. ظافر يوسف - اللغة العربية وتحديات العولمة - المؤتمر الخامس لجمع اللغة العربية بدمشق - تشرين، 2006، ص 11-12.

الثانية: المصالحة بين المتشددين والمتساهلين من اللغويين:

إذا كانت الجبهة الأولى للمصالحة بين دعاة الفصحى وأنصار العامية، فإن الجبهة الثانية هذه، هي بين دعاة الفصحى أنفسهم، أعني بين المتشددين والمتساهلين من اللغويين.

وأنا أقدم لهذه المصالحة مجموعة من المصارحات لعلها تسهم في الوصول إلى ما نرغب فيه من التوافق:

1) إن هذا الخلاف بين الفريقين من اللغويين قدم قدم تراثنا. فقد حفلت كتب القدماء بالآراء المتعارضة حول الموقف من الظواهر اللغوية المستجدة وأساليب الأداء اللغوي وكلمه، فثمة فريق يميل إلى التشدد التصعّب، ولا يقبل من الكلم أو التراكيب إلا ما سُمع ونقل عن العرب، ووفق شروط السماع التي يرتضيها. وثمة فريق آخر يميل إلى قبول قياس ما لم يُسمع على ما سُمع من العرب.

وبالنظر لاختلاف منهج كل فريق عن الآخر، فكثيراً ما كنا نرى نفرّاً من اللغويين يضعف نفرّاً آخر ويجهله، ومن ذلك:

أ- «قال الليث: سمعت أذني زيداً يفعل كذا، أي أبصرته بعيني يفعل كذا.. وقال الأزهري [صاحب تهذيب اللغة]: لا أدري من أين جاء الليث بهذا الحرف، وهو عندي كلامٌ فاسد، ولا آمن أن يكون ولده أهل البدع والأهواء»⁽¹⁾.

ب- «قال الأزهري: ومَن ألف الكتب في زماننا فرمى بافتعال العربية وتوليد الألفاظ أبو بكر بن دريد [صاحب الجمهرة]، وقد سألت عنه إبراهيم بن محمد بن عرفة يعني نفطويه، فلم يعبأ به ولم يؤثقه في روايته». ثم يتصدى السيوطي للأزهري فيعدل ابن دريد فيقول: «قلت: معاذ الله، هو بريء مما رُمي به، ومن طالع الجمهرة رأى تحريه في روايته، وسأذكر منها في هذا الكتاب ما يُعرف منه ذلك ولا يقبل طعن نفطويه»⁽²⁾.

ج- «قال ابن سيده: وأي شيء أدل على ضعف المنة وسخافة الجنة من قول أبي عبيد [القاسم بن سلام] في كتابه المصنّف من قوله: العفريّة مثال (فعللة) فجعل الباء أصلاً...»⁽³⁾.

د- وكان لابن قتيبة، وهو من رواد التصحيح اللغوي حظاً وافر من التخطئة والتجهيل. «قال الأزهري: أغفل القتيبي موضع الصواب [في تفسير عشوت]، واعترض مع غفلته على الفراء يرُدُّ عليه، فذكرت قوله لأبيّن عواره فلا يغترّ به الناظر في كتابه [أي أدب الكاتب]». ⁽⁴⁾

(1) ابن منظور - لسان العرب: سمع.

(2) السيوطي - المزهري 1: 93.

(3) ابن منظور - لسان العرب: عفر.

(4) المصدر السابق: عشا.

ولو صدقنا أقوال كل اللغويين ببعضهم لما وثّقنا واحداً منهم، وهذا محال، لذا نميل إلى ما ذهب إليه علماء الحديث من أن أقوال الأقران ببعضهم لا يقدر.

2) إن الدافع لدى كلا الفريقين الحرص على اللغة والحفاظ عليها:

- فدافع المتشددّين كان الخوف على الحقيقة اللغوية من الضياع بما يدخل عليها، والمحافظة على النقاء والصفاء في التعبير العربي، وهم غالباً من أصحاب السّماع والنقل الذين يمثلهم إلى حدّ كبير قول ابن فارس (295هـ): «ليس لنا أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه... لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها»⁽¹⁾.

ويرى الأصوليون أن لا مجال للعقل في اللغات... ولا قياس في اللغات»⁽²⁾.

ومن عجب أن بعض اللغويين كابن الأنباري كان قياسياً في النحو، سماعياً في اللغة إذ يقول: «فَوَجَبَ أن يوضع النحو وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً، بخلاف اللغة فإنها وُضِعَتْ نقلياً لا عقلياً، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل»⁽³⁾. مع أن العقلانية منهج في البحث والدرس يتسم بها باحث، فليس بممكنه أن يكون نقلياً في موضع وعقلياً في موضع آخر. ويمكن أن يضاف إلى قائمة السماعيين المتشددّين ابن قتيبة وأحمد بن يحيى ثعلب وابن الأعرابي والزبيدي وغيرهم...

- أما دافع المتسمّحين من اللغويين، ومنهم الكسائي وابن السيّد والبغدادى والخفاجي.. فكان دافعهم الحرص على نماء اللغة وإغنائها، والإقرار بخدمية التطور اللغوي، لاسيما في إطار الاشتقاق والدلالة، وهم غالباً أصحاب النزعة العقلية في البحث، وهم تيار العقل في مقابل تيار النقل الذي سبقت الإشارة إليه. فهم يرون «أن اللغة أصواتٌ يعبرُ بها كل قوم عن أغراضهم»⁽⁴⁾، وبما أن المقاصد والأغراض متغيرة ومتجدّدة، وضرورات كل عصر تختلف عن ضرورات عصر آخر، وجب فتح باب القياس في اللغة ومنهج العقل في معالجة ظواهرها. وحتّهم في ذلك: أن اللغة لم تصل إلينا كاملة، يقول السيوطي: «وذهب علماؤنا أو أكثرهم أن الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل، ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثيرٌ وكلامٌ كثير، وأخر هذا القول أن يكون صحيحاً»⁽⁵⁾. وينسب بعضهم هذا القول لأبي عمرو ابن العلاء أو الكسائي.

فإذا كانت اللغة كذلك فيجب على الخلف استدراك ما لم يصل إليهم من السلف قياساً على ما سُمع

(1) ابن فارس - الصاحبي في فقه اللغة: 33.

(2) د. طاهر سليمان حمودة - القياس في الدرس النحوي: 147.

(3) السيوطي: الاقتراح: 39.

(4) ابن جني - الخصائص 33/1.

(5) السيوطي - المزهري في علوم اللغة 1: 66.

منهم. وعلى سبيل المثال فإن كل مصطلحات علم العروض كالبَحْر والحَنْج والتَّرْفِيل، لم تنقل عن العرب لهذه الدلالات فهل يمكن الاستغناء عنها، بل إن العرب -بحسب بعض الروايات- لم تكن تعرف أسماء الحروف فهل من البدعة تسميتها، ذكر لسان العرب أن «العرب لا تعرف الحروف». قال ابن سيده: أخبرني من أتق به أنهم قالوا لعربي فصيح: أنشدنا قصيدة على الذال، فقال: وما الذال؟... وسئل بعض العرب عن الذال ونحوها من الحروف، فإذا هم لا يعرفون الحروف»⁽¹⁾. وهل من الممكن تصور بحث لغوي يستغني عن أسماء الحروف؟

3) إن العربية كغيرها من اللغات تطوّرت ومالت إلى الأسهل والأخفّ، وليس صحيحاً أن عرب عصر الاحتجاج كانت تتكلم مستوى لغوياً واحداً، بل نكاد نخزم أن العربية تطوّرت من الجاهلية إلى نهاية القرن الهجري الأول أكثر مما تطوّرت من العصر الإسلامي الأول إلى يومنا هذا. ودليلنا على ذلك أمران:

أ- أن الحديث النبوي الشريف وكلام المسلمين الأوائل أفصح وأسهل من كلام من سبقهم من الجاهليين، بل إن معظم الحديث النبوي الشريف -على علوّ بلاغته وفصاحته- أوضح وأقرب فهماً من فصيحة اليوم على يسرها والتصاقنا بها وألفتنا إياها.

ب- ما أورده اللغويون من كلام القدماء مما لم يفهموه هم أنفسهم. مثال ذلك: «قال أبو الهيثم: اعتلّت أم الهيثم الأعرابية فزارها أبو عبيدة [وهو ممن اشتغل بالغريب]، وقال لها: عمّ كانت علّتك؟ فقالت: كنت وَحْمَى سِدَكَة، فأكلت جُبْجُبَةً من صَفِيف هُلْعَة، فاعترّني زُلْخَة». قال لها: ما تقولين يا أم الهيثم؟ فقالت: أو للناس كلامان؟»⁽²⁾. والذي لم يفهم هذا الكلام ليس من معاصرينا بل هو من كبار لغويي ذلك العصر. إن مقارنة أمثال هذه العبارات مع ما كتبه الجاحظ أو التوحّيدي أو ابن المقفع يظهر الميل المُطَرَّد إلى اليسر والسهولة في التعبير والتركيب، وهو ما يستنكره بعض المحدثين ويرمون أهله بالركاكة.

والواقع أن التّصعّب والإغراب أسلوبٌ قديم في الأداء اللغوي عَسَرَ على بعض كبار اللغويين. «قال أبو حاتم: سألت الأصمعيّ عن قوله (لم تَأْبَق) في قول الشاعر:

أَلَا قَالَتْ بِهَـانٍ وَلَمْ تَأْبَقْ كَبَّرْتَ وَلَا يَلِيقُ بِكَ التَّعْمِيمُ

فقال: لا أعرفه»⁽³⁾ «وقال أبو عمرو [بن العلاء] سألت رجلاً من هذيل عن حرف غريب فقال: هذا كلام عُقْمِيّ، يعني أنه من كلام أهل الجاهلية ولا يعرف اليوم»⁽⁴⁾. فهل نحتاج إلى مزيد من الأدلة بأن اللغة تسير بخطأ حثيث نحو اليسر والسهولة ولكن دون أن تنقطع عن الأصول والجدور؟

(1) ابن منظور - لسان العرب: قفا.

(2) المصدر السابق: زلخ.

(3) ابن منظور - لسان العرب: أبق.

(4) المصدر السابق: عقم.

4) إن كل جهود التصحيح أو التّصويب اللغوي [وبعضهم لا يميز التصويب] لم تحُل دون استمرار استعمال كلمات وعبارات اُتهم قائلوها بالغلط، ووصفت بالفساد.

ففي القديم نشطت حركة تصحيح لغوي أنتجت نحو ستين كتاباً في هذا الباب، أبرزها إصلاح المنطق لابن السّكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الفصيح لثعلب ودرة الغواص للحريري⁽¹⁾. وفي الحديث انبعثت كذلك حركة مشابهة ومن تجلياتها: معجم الأغلاط الشائعة لمحمد العدناني، ومعجم الخطأ والصواب لأميل يعقوب، وقل ولا تقل لمصطفى جواد، وأخطاؤنا في الصُّحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاني وغيرهم⁽²⁾. ولكن كل تلك الجهود لم تؤدّ إلى النتيجة التي كان يتوخاها مصنفو تلك الكتب، ليس لضعف فيهم وإنما لأمرين:

أ- أن اللغة واسعة وتحتل من الوجوه ما يُسوّغ كثيراً مما يُخطئه بعض المتشدّدين؛ «قال الخليل بن أحمد: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم»⁽³⁾. والناظر في المعاجم العربية واجدٌ من الجوازات وتعدّد اللغات ما يدفع عنه الكثير مما قد يُخطأ به.

ب- أن تلك الأقوال والأحكام التي أطلقت في التّحطئة والتّصحيح تتخارج، فينفي بعضها الآخر، فما خطؤه لغويّ أجازه آخر، والعكس صحيح. ومن أمثلة ذلك عند القدماء:

- «كان ابن الأعرابي يُنكر مَجِيءَ (فَعِيل) بمعنى (مُفَعَّل)، فينكر السّليم بمعنى المُسَلَّم... وقد جاء ذلك كثيراً، مثل (سَخِنَ ومُسَخَّنَ وعَتِيقَ ومُعْتَق...)»⁽⁴⁾.

- قال أهل اللغة: «وقع المطرُ على الأرض، ولا يقال سَقَطَ... وقد حكاه سيبويه فقال: سقط المطر مكان كذا.»⁽⁵⁾.

- قال الحريري في درة الغواص: «يقولون للقائم (اجلِس)، والاختيار على ما حكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائماً (اقْعُد)، ولمن كان نائماً أو ساجداً (اجلِس)»⁽⁶⁾، وأجاز البغدادي قول الناس للقائم إذا قعد

(1) د. رمضان عبد التواب - لحن العامة والتطور اللغوي: 97-100 (نقلاً عن د. محمد ضاري حمادي - حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص16 وما بعدها).

(2) د. محمد قاسم الزوكاني - مقاييس التصحيح اللغوي في القديم والحديث - رسالة دكتوراه: 506.

(3) ابن هشام اللخمي: المدخل إلى تقويم اللسان: 10 (نقلاً عن د. عبد الرحمن إسماعيل - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج58- ع4 ص786- 794).

(4) ابن منظور - لسان العرب: سخن.

(5) المصدر السابق: وقع.

(6) الحريري - درة الغواص في أوهام الخواص: 88.

(جَلَسَ)، ويوافقه في هذا التجويز ابن الحنبلي⁽¹⁾.

- ومن ذلك ما ذكره الحريري من أهل اللغة فرّقوا بين القيمة والثمن فقالوا: «القيمة ما يوافق مقدار الشّيء ويعادله. والثمن ما يقع التراضي به ممّا يكون وفقاً له أو أزيد أو أنقص»⁽²⁾. ولكن الخفاجي شارح كتاب الحريري أجازه⁽³⁾. وقال الفيومي في المصباح المنير «ووقعهما بمعنى لا يضر»⁽⁴⁾.

- وفرق الجواليقي صاحب كتاب التكملة فيما تلحن فيه العامة، بين (العام والسنة)، فردّ عليه ابن بري مُجَوِّزاً، قال: «العام والسنة والحَوْل والحجة عند العرب بمعنى»⁽⁵⁾.

ومن أمثلة تَخَارُج الأحكام عند المحدثين:

- أجاز الشيخ مصطفى الغلاييني الأفعال المزيدة (احتار، احتشى، افتهم، اقتبل)، وأنكر عليه صلاح الدين الزعبلاني ذلك⁽⁶⁾.

- منع إبراهيم اليازجي الأفعال (أساق بمعنى ساق، وألام بمعنى لام)، وقال الزعبلاني: وكلاهما صحيح⁽⁷⁾. مع أن منهج الزعبلاني قريب إلى منهج اليازجي في التشدد.

- خطأ مصطفى جواد قولهم (رَجُلٌ رَجْعِيّ) بفتح الراء، أي متمسك بالأمور القديمة التي لا تسير روح العصر، فقال: هذه النسبة خطأ والصواب (رُجُوعِيٌّ أو رُجْعِيّ) بضم الراء، ولكن مؤلفي المعجم الوسيط جَوَّزوها⁽⁸⁾.

- خطأ أسعد داغر من يقول: (انكدرَ عَيْشُهُ)، بحجة أن الفعل (انكدر) لم يسمع قط، ولكن د. أميل يعقوب صوّب هذا الفعل⁽⁹⁾.

وما ذكرناه وشّلٌ مما تضمّه كتب التصحيح اللغوي، ولو أراد القارئ مزيداً لعددنا من الأمثلة ما لا يعجزنا وما يُملله. وعلى أي حال فكتب التصحيح اللغوي مبذولة لمن أراد وهي بضاعة مزجاة. ولكن الواضح

(1) ابن الحنبلي - بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام: 195.

(2) الحريري - درة الغواص: 55 (طبعة توريكية).

(3) الخفاجي - شرح درة الغواص: 89.

(4) الفيومي - المصباح المنير 2: 520.

(5) عن د. أحمد قدور - مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي: 147.

(6) صلاح الدين الزعبلاني - أخطاؤنا في الصحف والدواوين: 24.

(7) المصدر السابق: 7.

(8) محمد العدناني - معجم الأخطاء الشائعة: 108 وينظر المعجم الوسيط: رجع.

(9) د. أميل يعقوب - معجم الخطأ والصواب في اللغة: 145.

أن تلك الكتب على كثرتها لم يكن لها أثر يذكر في تحسين الأداء اللغوي لما ذكرنا من الأسباب، حتى إن بعض المصححين كان يقع في الخطأ الذي سبق أن نبّه عليه، من ذلك أن اليازجي كان يخطئ جمع (مجد) على أجماد، لأنه مصدر، والمصدر لا يجمع إلا إذا سمع⁽¹⁾، ومع ذلك فقد جمع (غَلَطَ) على أغلاط وهي كذلك مصدر لم يسمع جمعه!!

والعلة في ذلك واضحة إذ سار اليازجي في تخطئة (أجماد) على قواعد بعض النحويين، وسار في استعماله (أغلاط) على سلائق اللغويين.

ولا نكاد نجد القوم متفقين على ما خطأ بعضهم، فما من كلمة أو عبارة خلافية حُسمت لصالح فريق، والأصل في هذا كما قدمنا أن ثمة فريقاً يتشدد فلا يقبل إلا ما صح عنده بالسماع والتقل ولو كان سماعه واستقراؤه ناقصاً، وفريقاً آخر يتسمّح، إما لأنه وصل إليه ما لم يصل إلى غيره، أو لأنه يُحكّم مع السماع والنقل قوانين التطور اللغوي كالحجاز والتضمين والشياع، وهي أبواب واسعة في العربية لا يدرك شأوها.

ومما زاد في الطين بلّه دخول بعض الهواة على التصنيف في التصحيح اللغوي، علماً بأن مثل هذه المهمة لا يجوز أن يتصدّى إلا من قد تضلّع من علوم اللغة العربية وصار بمنزلة الحكم خبيرةً وجيدةً. كما دخل الخلبة بعض المتفقهين الذين تجاوزوا التخطئة والإجازة إلى التحريم والتحليل، فالله المستعان! ولم يعد سبب الخلاف بين المحدثين هو السماع بعد أن بعد عهدهم به، بل صار سببه اختلاف مرجعياتهم، فبعضهم يُعوّل على أقوال النحاة، وثان على أقوال اللغويين، وثالث على لغة الأدباء، ورابع على آراء الأصوليين، وخامس على المعاجم..

5) وأياً كان موقفنا من شروط الصواب ومسوغات التجويز، فلا بُدّ أن يضاف إلى تلك الشروط والمسوغات شرط الشيوع والاستعمال. لا نريد بهذا أن يكون الشيوع هو الأساس في الحكم على إجازة كلمة، ولكن تجاهله مخالف لمنطق اللغة التي نعرف أن لها منطقاً خاصاً لا هو بالقياسي دائماً ولا هو بالسّماعي مطلقاً، ومن ذلك:

أ- الأصل في كل صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث جواز تأنيثها أو تذكيرها فيقال: طويلٌ وطويلة، وأسمرٌ وأسمراء... ولكن العرب استعملت صفات بالتأنيث دون التذكير، فقالت (نُكراء) ولم تقل (أنكر)، وقالت (فتاة عذراء) ولم تقل (فتى أعذر)، وبالمقابل فقد قالت (رجل أشأم) ولم تقل امرأة شأماء، وقالوا (ضراء) ولم يقولوا (أضرّ)⁽²⁾.

ب- الأصل أن الصفة إذا أطلقت دلت على من اتصف بها ذكراً كان أم أنثى ولكن العرب قالت:

(1) إبراهيم اليازجي - لغة الجرائد: 37.

(2) ابن منظور - لسان العرب: سوا، شأى.

«العَوَّكِل: المرأة الحمقاء.. والرجُل القصير الأفح»⁽¹⁾، وقالت: «العُلُطُ: الطَّوال من النوق والقِصار من الحمير!!»⁽²⁾.

ج- من دلالة بناء (تَفَعَّل) الاتصاف بالشَّيء واكتسابه نحو (تَعَبَّد وتعلَّم)، ولكن هذا البناء جاء في كلمات بعكس دلالتها القياسية المعروفة: فالتَّائِث هو الابتعاد عن الإثم، والتَّحَرُّج: الابتعاد عن الحَرَج، مما جعل الأزهري صاحب تهذيب اللغة يقول: «وهذه حروف جاءت معانيها مخالفة لألفاظها»⁽³⁾.

د- القياس في تصغير أزهر: (أزيهر)، ولكن العرب قالت معه، وشاع أكثر: (زُهَيْر). والقياس في التفضيل من الخير والشر (أخير وأشر)، ولكن العرب قالت معها، وشاع أكثر: (خَيْرٌ وشرٌّ).

هـ- قد تشيع الصيغة المفضولة لكلمة ويقصر حظ الفضلى:

- شاعت كلمة (الشَّعْر) بسكون العين وهي مرجوحة (بالشَّعْر) بفتحها.

- شاعت كلمة (الْفَرَع) للقيسم، بسكون الراء وهي مرجوحة (بالْفَرَع)، بفتحها.

- شاعت كلمة (الْوَحْل) للطين، بسكون الحاء وهي مرجوحة (بالْوَحْل) بفتحها مما جعل الأزهري يقول عنها: «هي لغة رديئة»⁽⁴⁾.

ومن الجدير ذكره أن كل تجويزات مجمع القاهرة كان من مسوغاتها القياس أو الشيوخ، فقد أقرَّ المجمع المذكور (من سنة 1934 إلى سنة 1987) مايزيد على ثلاث مئة وعشرين كلمة كان غلبة الشيوخ وراء معظمها من مثل: (القُبْيلة) للقذيفة المتفجرة دون أن يكون لها أي صلة بدلالاتها التراثية⁽⁵⁾، وكلمة (التأميم) بمعنى جعل الشَّيء مُلكاً للأمة⁽⁶⁾، و(المقاول) بمعنى متعهد العمل⁽⁷⁾. وما أقرت تلك الكلمات عن عبثٍ، وإنما عن بحثٍ وتقصٍّ وموازنة بين أحكام القواعد الأصولية وضرورات الاستعمال ودواعي الشيوخ. فهل نضرب بكل تلك الجهود عرض الحائط لأن هذه الكلمة لم ترق للغوي، وأن تلك اعترض عليها لغوي آخر؟ لا يعني كلامنا هذا تعظيم شأن من جَوَّز، ولا الخطَّ من علَّم من اعترض، فهما تياران قديمان في لغويّنا. أما أن يُزَرَى بجهود مؤسسات لغوية عريقة وجادة وأن يحْمَل عليها حتى بعض من لم يقرأ قراراتها لا لشيءٍ إلا لأن فلاناً من

(1) ابن منظور - لسان العرب: عكل.

(2) المصدر السابق: علط.

(3) المصدر السابق: حرج.

(4) المصدر السابق: وحل.

(5) مجمع القاهرة - القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: 23.

(6) المصدر السابق: 33.

(7) المصدر السابق: 43.

المتشددین لا یجیز ما أجازت، فلیس هذا مما یخدم اللغة وتطورها ونماءها.

6) لا یختلف كلا الفريقین أن متطلبات الحياة المعاصرة تُلجئنا إلى إدخال دلالات جديدة لمفردات قديمة أو إدخال مفردات جديدة لها. ومن ذلك على سبیل المثال⁽¹⁾:

- لیس فی معاجم العربية (سَجَّلَ) بمعنى (كتب وقید)، إنما فیها: «السَّجَّلُ: الصَّلُّ والتسجيل الاستیثاق». فهل نستطيع اليوم الاستغناء عن الفعل (سَجَّلَ) وسائر تصرفاته فی استعمالنا الإدارية والتجارية؟
- لیس فی دلالة الفعل (دَفَعَ) ما يدل على تسديد ثمن البضاعة أو الأجر، وهي الآن طاغية على الاستعمال، ويندر اليوم من يتعاطى بدائلها: (نَقَدَ وسَدَّدَ وأَدَّى)؛ فهل بإمكان المصطلحات الحالية الاستغناء عنها؟

- لیس فی اللسان (القَشَّة) بمعنى العُویْد الصغير من جذوع القمح أو الشعير، والمثل الشائع بین الخاصة عن السبب المباشر للأمر یقول: (هو القَشَّة التي قصمت ظهر البعير). فهل یمكن الاستغناء عنها فی حقل الزراعة والنبات والبيئة؟

- لیس لكلمة (المحاضرة) فی العربية التراثية ما نطلقها علیها اليوم من معنى (الدرس أو مجلس العلم)، فهل بإمكاننا الاستغناء عنها أو إقفال معاجمنا الحديثة دونها، وهل فی فتح الأبواب لها ما یشین؟

وتستطيع أن نعدّد المئین من الكلمات التي تحتاج إلى إقرار دلالات جديدة لها، والمئین من الدلالات التي تحتاج إلى مفردات وكلمات جديدة لها، وهي كلمات أو دلالات فرضتها ضرورة الاستعمال ودواعي الاتصال وعمّمها الشیوع والسیرورة.

* إننا بعد ما قدمنا من مصارحات ندعو إلى مصالحة بین المتشددین والمتسمّحین، جوهرها أن یخفف المتشدّدون من تشدّدهم، فلا یخطّون كل مالا یروقههم أو لا یجدون له وجهاً عندهم، بل یعدّونه جوازاً ورخصة لمن أراد. وألا یشتطّ المتسمّحون فی تجویزهم ما یخالف خصائص اللغة ومقتضیات التطویر والتنمية اللغوية. «یجب التفريق بین ما هو خطأ وانحراف»، وما هو توليد وتجديد وتطوّر، فكلاهما حدث جدید فی اللغة وتبدیل فی بعض ظواهرها، ولكن الخطأ تبدیل یخالف خصائص اللغة والتطور وسنن نموّها وقاموس حیاتها وقواعد فطرّتها ویخلّ بنظامها. أما التجديد والتطور فهو تبدیل وإحداث یجری وفقاً لسننّها، وینساق مع فطرّتها، وینقاد لقواعدها ویوافق روحها وخصائصها.. إن إحياء اللغة منوط بتحريرها من الجمود والعقم من جهة ومن الفوضى والخروج على قواعد اللغة من جهة أخرى.»⁽²⁾.

(1) ينظر: ابن منظور - لسان العرب: سجل، دفع، قشش - حضر.

(2) محمد المبارك - خصائص العربية ومنهجها فی التجديد والتوليد (محاضرات ألقاها المؤلف بمعهد الدراسات العربية العالية فی جامعة الدول العربية، سنة 1960).

نحن لا نريد وليس يمكننا تذويب هذه الخلافات، ففي التنوع والتعددية غنى للغة عامة، وللبحث اللغوي خاصة، ولكن نريد أن يتقبل كل طرف آراء الطرف الآخر على أنها جائزة وإن كانت مرجوحة في نظره، وأن يكون موقف اللغويين كموقف الشافعي في مقولته المشهورة: قولي - في أحسن أحواله - صوابٌ يحتمل الخطأ، وقولك خطأً يحتمل الصواب. فإذا كان اختلاف الفقهاء رحمة للمسلمين فليكن اختلاف اللغويين كذلك، فيشفع لنا بعضهم فيما يخطئنا به آخرون، وليكن شعارنا «ألاً نُخطئُ أو نحكم بالشذوذ على ماله وجه من القياس. ما نريده ألا ينتقل الخلاف إلى اختلاف فنزاع فصراع - يُجهل فيه بعضنا بعضنا الآخر ويُسفّه فريق منا الفريق المقابل، بل نكتفي من الخلاف بتبيين وجهة النظر التي يؤدي إليها بحثنا على أنها لغة راجحة وفضلى، وأن غيرها مفضولٌ وليس أكثر» (لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم)⁽¹⁾، ولعل من هذا الأفق كان يطل الكسائي عندما قال: «على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحدٌ يلحنُ إلا القليل»⁽²⁾.

أليس من المضحك - وشر البلية ما يضحك - أن نظل مختلفين حول (هاتف ومهاتف) حتى هرب الناس إلى (التلفون) الأعجمية؟.

أليس من المؤسف أن نتخاصم حول صوابية (حاسوب وحاسب وكتار ونظامه) حتى فرّ الناس إلى كمبيوتر؟

أليس من السخف أن نترشق التجهيل حول ضبط (كلُّ عام وأنتم بخير، وكلُّ عام وأنتم بخير، وأنتم بخير كل عام...) حتى إننا لنكاد ندفع بعضهم دفعاً إلى أن يقولوا: (ها بي نيوير... وبون فيت)! وأخيراً أليس صحيحاً ما يقال من أن من أسباب انتشار العامية تشدّد اللغويين؟⁽³⁾

وبعد فنرى أننا في كل ما ذكرنا في هذا الباب لم نأت بجديد، وآية ذلك ما روي من أن رجلاً قال للخليل: «أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربيّةً أيدخلُ فيه كلام العرب كله؟ فقال لا، فقال: كيف تصنعُ فيما خالفتك العربُ فيه وهم حُجّة؟ فقال: أحملُ على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات»⁽⁴⁾. كما أن القاعدة اللغوية الأصولية «أن لغات العرب كلها حُجّة»⁽⁵⁾، فلنحوز ما نراه مرجوحاً مادام له وجه في لغة من لغاتهم.

(1) ابن جني - الخصائص 1: 357. والعبارة لأبي عثمان المازني.

(2) ابن هشام - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: 4، (عن د. أحمد قدور - مصنفات اللحن والتشريف اللغوي: 66).

(3) عبد الله العلايلي - مقدمة لدرس لغة العرب: 60.

(4) المصدر السابق: 197 وسعيد الأفغاني - في أصول النحو: 73.

(5) السيوطي - المزهر في علوم اللغة 1: 257 - 258.

الثالثة: المصالحة بين دعاة التعريب وأنصار التعريب:

ما نعينه بالتعريب -هنا- التعليم بالعربية في المراحل الدراسية كافة، ولا نعي به ما قد يتبادر إلى أذهان بعضهم من معنى سياسي تُشتمُّ منه رائحة تعصُّب قومي. كما نعي بالتعريب جعل اللغة الأجنبية لغة تعليم في مدارسنا وجامعاتنا، لا ما قد يتبادر إلى أذهان بعضهم من معنى سياسي تُشتمُّ منه رائحة التبعية واللاقومية. لأن بحث المسألة بغير هذين المفهومين اللذين ذكرنا يدخل في إطار السياسة، ونحن نصر هنا على البقاء في إطار اللغة، وعلى الرغم من التداخل بين ماهو سياسي وماهو ثقافي ولغوي، فإننا نحاول أن ننأى بأنفسنا في هذا المقام عن ذلك التداخل ما أمكننا النأي. ولسوف يأخذ البحث في هذه المسألة منحىً فكرياً ثقافياً أكثر منه لغوياً صرفاً كما في المسألتين السابقتين.

وهذه المسألة الإشكالية من أبرز القضايا الثقافية المعاصرة، وطالما احتدم النزاع بين دعاة التعريب وأنصار التعريب مما جعل الإشكالية مزمنة تراوح في مكانها لا تريم.

وأنا مقدّم بين يدي هذه المصالحة المصارحات التالية:

1) اللغة العربية -بالنسبة إلى العرب- هويّةٌ ووجود ثقافي وحضاري. ولا معنى لأي تقدّم علمي أو تقني إذا خسرتنا وجودنا الحضاري المتمثل أولاً باللغة. فلم يبق لنا نحن العرب من جامع يجمعنا - بعد ضروب الاختلافات حول كل شيء- إلا اللغة العربية. إنها الحصن الأخير للدفاع عن وجودنا كأمة. أما الذين يربطون الهوية بعناصر أخرى فهم يحيلون إلى خواء. والمعروف أنه لا ينسب إلى الأمة من حضارة أو ثقافة إلا ما كتب بلغتها، إن علوم ابن سينا من مكونات الحضارة العربية الإسلامية، ليس لأن الشيخ الرئيس كان عربياً -ولا يضره ألا يكون كذلك، فهو مفخرة لقومه ولنا- بل لأنها كتبت بالعربية. في حين يُعدُّ كتاب (النبي) لجبران خليل جبران من مكونات الحضارة الانكليزية، ليس لأن مؤلفه انكليزي، بل لأنه كتبه باللغة الانكليزية أصلاً، بينما تعد كتبه الأخرى التي كتبها بالعربية من الثقافة العربية. الحضارة لغة، والثقافة لغة. ترى لو لم ينقل أجدادنا العلوم إلى العربية، هل كان بإمكاننا أن نجد في كتاب سارتون الشهير (مقدمة في تاريخ العلم) نحو خمسين علماً من رواد الحضارة الإنسانية يُحسبون للحضارة العربية، وأن يطلق على النصف الأول من القرن الثالث عشر عصر الترجمة من العربية إلى الأوربية⁽¹⁾.

ويندر أن نجد أمة كان لها حضارة بغير لغتها، وإذا كان لها ذلك فسوف تحسب إنجازاتها لصالح حضارة الأمة التي كُتبت بلغتها.

إن الحفاظ على وجود الأمة مقدّم على أي مطلب آخر وهو فرض، إذا خسرتنا التقدم العلمي فقد نستدركه ولو بعد حين، ولكن إذا خسرتنا وجودنا كأمة فلن تعود لنا أبداً، إذا خسرتنا لغتنا هويتنا فمن نكون؟

(1) عن: مجلة علوم وتكنولوجيا - الكويت - العدد 29: 18.

لن يبقى لنا اسم إلا (شعوب الشرق الأوسط، أو شعوب شمالي إفريقيا) وهو ما يسعى إليه من لا يريد لهذه الأمة البقاء.

2) إن التقدم العلمي والتقني لهذه الأمة هو هدف كل من الفريقين ومطمحهما. إذ الحفاظ على الأمة وتلبية احتياجاتها واجب، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ولكن دعاة التعريب يرون أن توطين العلم بلغة المجتمع هو الطريق الأمثل لبلوغ تلك الغاية في حين يرى الفريق الآخر تَلَقُّفَ العلم بلغته هو الطريق الأسرع لذلك. إننا نبغي من هذا أن نرفع الإصرار عن الفريقين، فلا يجوز التشكيك في عقلانية وعلمية وتقديمية من يدعو إلى التعريب، كما لا يجوز التشكيك في قومية أو وطنية من يدعو إلى التعليم بالأجنبية، فكلاهما يهدف إلى التقدم العلمي والحضاري لهذه الأمة ولكن بوسيلة يراها أقرب إلى الصواب وطالما تراشق الطرفان هاتين التهمتين في تنازعاتهما.

3) إن الحل النهائي لإشكالية التعريب أو إشكالياته هو أن نصبح منتجين للعلم والتقانة، إذ المعروف أن الأمم المتقدمة - غربية وشرقية - قد سبقتنا وفرضت علومها وإنجازاتها ومصطلحاتها، ونحن بحاجة إليها وإلى لغاتها، وسوف نظل مستوردين للغات تلك الأمم ومصطلحاتها مادامنا نستورد منها العلم والتقانة، ولن تحل إشكالية التبعية الثقافية عندنا إلا بحل إشكالية العلم العربي والتقانة العربية، فالاستقلال اللغوي يتطلب الاستقلال العلمي، ليس بمعنى الانعزال عن علوم الآخرين بل أن يكون لنا علماءنا الذين يفكرون بالعربية ويصطلحون بالعربية ويكتشفون بالعربية. ولكن إذا كنا لا نرضى أن يُضَحَّى بالعلم على مذبح اللغة فإننا لا نرضى أن يُضَحَّى باللغة على مذبح العلم، لا يجوز أن نجعل الأمرين متناقضين، بل نجعلهما متكاملين.

4) ليست لغة العلم هي التي تصنع التقدم أو تعرقله، فالقائلون بربط التقدم العلمي والمعرفي باللغات الأجنبية واهمون، والقائلون بربط التقدم العلمي باللغة الوطنية وحدها واهمون أيضاً، ومصادق قولنا أن في الوطن العربي أقطاراً تدرس باللغة الأجنبية من المرحلة الابتدائية وحتى الدراسات العليا، وأقطاراً تدرس العلوم بالعربية في مراحل التعليم كافة، فما وجدنا المتعلمين باللغة الأجنبية ييؤون أقرانهم من المتعلمين بالعربية ولا العكس، ذلك أن التقدم العلمي والتقني حصيلة بيئة علمية متكاملة من أهم عناصرها العقلانية والموضوعية والحرية، وقيم الإبداع والتجديد والفرادة..

5) إذا كانت حُجَّةُ أنصار التعليم باللغة الأجنبية التسهيل على الطلبة في متابعة الدراسات العليا باللغة الأجنبية، وهو ما رآه 58% من أساتذة كلية العلوم في جامعة الكويت بحسب دراسة ميدانية⁽¹⁾، فإن حُجَّةَ أنصار التعليم بالعربية التسهيل على الطلبة في استيعاب المادة العلمية، وهي حجة أقرتها الجامعة الأمريكية في بيروت، فقد بينت دراسة ميدانية فيها أن طلابها الذين درسوا مقرراً بالعربية استوعبوا 76% من المادة العلمية،

(1) د. نجاة المطوع - التعريب ومشكلة استخدام الانكليزية بجامعة الكويت - المجلة التربوية بجامعة الكويت ع15: 77.

في حين استوعب الذين درسوا المقرر نفسه باللغة الأجنبية 60% منها⁽¹⁾. وأكدَّ هذه النتيجة دراسة في جامعة الإمارات العربية المتحدة إذ إنَّ 83% من الأساتذة فيها يرون أن الطلاب أقدر على استيعاب المادة المدروسة باللغة العربية.

أما عن متابعة الدراسات العليا في الجامعات الغربية، فقد ذكرت دراسة أنه تقدم عام (1997) إلى امتحان دخول الجامعات الأمريكية (1052) طالباً من كل البلاد العربية ومعظم هؤلاء ممن درسوا باللغة الانكليزية في جامعاتهم العربية، فكانت نسبة الناجحين هي 15% من المتقدمين. ولكن تبين في الدراسة نفسها أن الدرجات التي نالها الطلبة العربون الذين تخرجوا من الجامعات السورية أعلى من درجات زملائهم العرب، مع أن العربيين قدّموا الامتحان باللغة الانكليزية⁽²⁾.

وإذا كانت حجة أنصار التعليم بالأجنبية أن التعليم بالعربية يُبعد الباحثين والأساتذة عن المشاركة في البحث العلمي، فإن دعاء التعريب يميلون إلى إحصائيات البنك الدولي - بما لها وما عليها - والتي تبين «أن الباحثين والعلماء في البلدان العربية في مجموعها قد نشروا (3416) بحثاً أو مقالاً علمياً في عام (1999) مقابل قيام العلماء والباحثين الاسرائيلين بنشر (5052) مقالاً أو بحثاً علمياً في العام نفسه»⁽³⁾. مع أن الاسرائيليين درسوا العلوم بلغتهم العبرية، وأن معظم العرب درسوا باللغات الأجنبية، ناهيك عن الفارق العددي الضخم بين الطرفين. وبالطبع فإن للبحث العلمي شروطاً أخرى أهمها التمويل والبيئة العلمية، ولكن هذا الرقم ينزع ورقة من يد من يريد أن يربط البحث العلمي باللغات الأجنبية.

ويجدر التنبيه إلى نقطة هامة يتداولها بعضهم من أن التعلُّم باللغة الأجنبية ذو فائدة ومردودٍ لصاحبه، وهو قول لا يخلو من الصحة، ولكن الأمة ككل هي التي تخسر. ومما لاشكَّ فيه أنه إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة، فإن مصلحة الجماعة هي الخيار الأفضل.

6 لا بد من الإقرار بأن التعريب ما يزال مسألة خلافية عميقة في المؤسسات التعليمية العربية وأن فريقاً من أساتذة الجامعات ومن المثقفين لسبب أو لآخر تعارض التعريب وإن بدرجات متفاوتة⁽⁴⁾. ففي دراسة أجريت في جامعة الإمارات العربية تبين أن 41.2% من الأساتذة يرون أنه ليس ثمة فائدة لدى مؤسسات التعليم العالي بالتعريب⁽⁵⁾. وفي جامعة الكويت دلت دراسة أخرى أن 55% من أساتذة كلية العلوم فيها هم

(1) شحادة الخوري - دراسات في التعريب والترجمة والمصطلح: 198.

(2) د. أحمد محمد سليمان - تعريب التعليم العالي ضرورة علمية - مجلة كلية الطب بالرياض ع2: 130.

(3) د. صالح بلعيد - البحث العلمي في الدول العربية والحلقات المفقودة - مجلة التعريب ع32: 174.

(4) لمزيد من التفصيل حول حجج كل من الفريقين؛ ينظر: د. ممدوح خسارة - التعريب والتنمية اللغوية: 39-91.

(5) د. سعيد عبد الله حارب - تعريب التعليم العالي وأثره في مستقبل العربية - المجلة العربية للثقافة ع22: 37-46.

مع التعريب⁽¹⁾، ولا تختلف هذه النسب كثيراً عن مثيلتها بين الطلبة أنفسهم. لا نريد الخوض في العلل والأسباب، ولكن الواضح أن المسألة لم تحسم بعد ثلاثين سنة من قرار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية بأن يكون عام (2000) هو عام التعريب الكامل في الجامعات، وبعد أكثر من عشرين سنة على قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بتعريب التعليم الجامعي. وإذا كانت الحال كذلك في جامعات لم تحسم فيها مسألة التعريب بعد، فإننا لا نعدم في الجامعات المعربة - كما في السورية والسودانية - أصواتاً ترتفع بين الفينة والأخرى تنعى تدني المستوى العلمي فيها وانقطاعها عن التواصل العلمي العالمي.

* وبعد... فإذا كان لا غنى لنا عن اللغة العربية لحفظ هويتنا ووجودنا، ولا غنى لنا عن اللغات الأجنبية لتحصيل علوم العصر والتواصل مع منتجها، وإذا كانت حُججُ كلٍّ من فريقَي دعاة التعريب وأنصار التعريب تَتَخَارَجُ فينفي بعضها بعضها الآخر، وإذا كان لا أحد يعارض تدريس العلوم الإنسانية بالعربية، فلتتصالح على طريقة وسطى تقوم على التعليم بالعربية في كل المراحل ما قبل الجامعية وأن يكون التعليم الجامعي في الكليات العلمية مزدوجاً، لا نعني بالازدواج أن يكون ثمة شعب معربة وأخرى مغربة بل أن تكون العربية لغة التعليم الأساسية فيها، على أن يدرس الطلاب 30٪ من المقررات العلمية باللغة الأجنبية بصورة تامة ويقدم الامتحان بها كذلك، وبذلك يجمع الطالب بين إتقانه العلوم بالعربية والأجنبية. أما في الكليات الإنسانية فيدرس الطالب 15٪ من المقررات باللغة الأجنبية كذلك. وبذلك نكون قد جمعنا بين الحسنيين وتقتضي مثل هذه الطريقة أن يُدعّم تدريس اللغات الأجنبية في المدارس الثانوية تأسيساً لتمكين الطالب من متابعة مقررات جامعية بها.

(1) د. نجاه المطوع - التعريب ومشكلة استخدام الانكليزية بجامعة الكويت - المجلة التربوية بجامعة الكويت. ع15: 77.